

قيس سعيد أمام رهان منع تشكيل جبهة تونس - طرابلس لدعم الإخوان

السلطات التونسية تنشر قائمة لقيادات إخوانية ليبية ممنوعة من دخول أراضيها



دفعت التغييرات السياسية الجديدة التي أقرها الرئيس التونسي قيس سعيد سلطات البلاد إلى اتخاذ إجراءات أمنية إضافية لمنع دخول بعض القيادات الإخوانية الليبية إلى أراضيها بهدف قطع الطريق أمام كل محاولات التنسيق بين جماعة الإخوان في البلدين بعد سقوط المنظمة التي كانت تقودها حركة النهضة في تونس.

خالد هدي

تونس - قررت السلطات التونسية

منع عدد من القيادات الإخوانية في ليبيا من دخول أراضيها، في خطوة فسرها مراقبون بتخوف الجانب التونسي من إمكانية حدوث اضطرابات أمنية في البلاد، وقطع الطريق على كل محاولات التنسيق بين جماعة الإخوان في البلدين.

وأكدت وسائل إعلام تونسية الخميس إصدار السلطات الرسمية لقائمة تضم أسماء قادة جماعة الإخوان الليبية لمنعهم من دخول البلاد، وذلك بتعميم منشور على المنافذ البحرية والبرية والجوية خلال الساعات الماضية.

وأوضحت أن أبرز القيادات المنوعة من دخول البلاد رئيس المجلس الأعلى للدولة الإخواني خالد المشري والمفتي المعزول الصفاق الغرياني.

وأشارت إلى أن مصادر أمنية رفيعة المستوى منعت بعض القيادات المتشعبة تتواجد في غرب ليبيا من دخول تونس، مؤكدة وجود تخوف من عمليات تخريبية في داخل البلاد خلال الفترة الراهنة.

وخلال الأيام الماضية نقلت وسائل إعلام تونسية معلومات حول نية عناصر متشعبة التسلسل إلى داخل البلاد منها عناصر مسلحة تحمل جنسيات عربية وذلك دعماً لحركة النهضة التي ترفض قرارات الرئيس قيس سعيد والتي جاءت تلبية لنداء الشارع التونسي.

ويرى مراقبون أن الرئيس سعيد ربما يريد اجتناب الروابط وفتح الطريق على كل محاولات التنسيق بين الإخوان في تونس وليبيا، خصوصاً أن أبرز الشخصيات المنوعة من دخول تونس (خالد المشري) عرف بعلاقته الوطيدة براشد الغنوشي رئيس حركة النهضة.

وأكد المحلل السياسي منذر ثابت أن "هذا القرار هو إعلان لصراع محاور (الحلف القطري - التركي) المعادي للرئيس التونسي، والذي من رهاناته أن يمتد إلى تونس بعد رفضه لقرارات الخامس والعشرين من يوليو التي اتخذها سعيد".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "يبدو أن المسار سينتهي إلى مواجهة بين النهضة وسعيد، وهذا عنوان للتوتر بين تيار الإسلام السياسي والرئيس، وإلى حد الآن لا يزال هناك إشكال أممي حقيقي في ليبيا، حيث لم تتمكن حكومة الوفاق 2 (في إشارة إلى حكومة عبد الحميد الدبيبة) من توحيد السلطات الأمنية وحل أزمة الميليشيات وترحيل المرتزقة".

وتابع ثابت "من المؤكد أن الرئيس سعيد يسعى لمنع التنسيق المعلوماتي والدعم البشري بين الجماعة في البلدين، ويريد إجهاد كل محاولات تشكيل جبهة تونس - طرابلس بإدارة الإخوان".

واعتبرت شخصيات سياسية أن المسألة الليبية بمثابة أمن قومي لتونس الساعية إلى تعزيز دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي واستكمال المسار الذي أعلنه الرئيس بتفكيك رموز المخالفة السابقة.

وأشار ناجي جلول أمين عام الائتلاف الوطني التونسي إلى أن الملف الليبي هو مسألة أمن قومي.

وقال في تصريح لـ "العرب" إنه "إذا ثبت أن هؤلاء متورطون في قضايا القتل والإرهاب فلن يدخلوا التراب التونسي". وسبق أن نقلت صحيفة المرصد الليبية عن مصدر في وزارة الداخلية

تأكيد صحة معلومات متداولة عن محاولة "مئة عنصر إرهابي" التسلسل إلى تونس انطلاقاً من قاعدة الوطية الجوية.

وأشار مصدر الصحيفة إلى وجود "مستند صحيح" صادر عن إنتربول تونس يؤكد وجود "عناصر إرهابية في قاعدة الوطية".



وجاء في المستند الذي حمل توقيع وزير الداخلية خالد مازن "أفادنا رئيس مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية بأنه أخبر بموجوب برفقة وردت إليه من إنتربول تونس فحوالها توفر معلومات لديهم باعتزاز حوالي مئة عنصر إرهابي متواجدين في القاعدة الجوية الوطية التسلسل إلى تونس".

وطالب وزير الداخلية الليبي على ضوء البرقية المتداولة باتخاذ ما يلزم من إجراءات وتكثيف عمليات البحث وجمع المعلومات لإحباط أية مخططات تحاك للقيام بأي عمليات إرهابية.

وكان النائب في البرلمان الليبي علي التكتالي قد أكد في وقت سابق "تورط مسؤول ليبي كبير في التخطيط لاغتيال الرئيس التونسي قيس سعيد"، مشيراً إلى أن الأمن التونسي "كان على علم بهذه العملية".

وإذ انتحرت أحزاب سياسية ليبية محاولات استهداف أمن واستقرار الشعب التونسي، والنيل من قيادته وتعريض حياته للخطر باستخدام العنف والإرهاب، معرصة عن دعمها لخيارات الشعب التونسي وحقه في اتخاذ ما يراه مناسباً للحفاظ على أمن واستقرار البلاد، ومنع العبث بمقررات شعبيها أو النيل من سيادته الوطنية، والتأكيد على عمق العلاقة بين الشعبين الليبي والتونسي، والحفاظ على المصالح المشتركة بين المؤسسات والمواطنين في البلدين.

وأكدت في بيان مشترك لها أنها تتابع وبقلق شديد الأخبار المسربة عن الأحداث التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار تونس والنيل من شعبيها وقيادتها، مشيرة إلى أن وجود القوات

ممنوع المرور

والجناح والمرتزقة والمجموعات المسلحة الخارجية ما بين الأشقاء في الجزائر والمغرب، مضافاً "هي أزمة موجودة، لا نخفي عن أنفسنا أن هذه القضية ليست وليدة اليوم أو الأمس".

وكانت الجزائر قد قررت من جانب واحد قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

وأعلن وزير خارجية الجزائر رمضان لعامة الثلاثاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، متهماً الرباط بالقيام بـ "أعمال عداوية".

وحصل لعامة مساء الثلاثاء أن "المغرب إذ مسؤوليته تعاقب الأزمات التي تزايدت خطورتها"، معتبراً أن "التصرف المغربي يجر إلى الخلاف والمواجهة بدل التماثل في المنطقة" المغربية.

وأعربت الرباط عن أسفها لقرار الجزائر الثلاثاء قطع العلاقات معها، وأكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربية القيمين بالخارج مساء الثلاثاء أن "المغرب إذ يعرب عن أسفه لهذا القرار غير المبرر تماماً ولكنه متوقع، بالنظر إلى منطقتي التصعيد التي تم رسده خلال الأسابيع الأخيرة، وتأثيره على الشعب الجزائري، فإنه يرفض بشكل قاطع المبررات الزائفة بل العنيفة التي انبثت عليها".

الإسلاميون في الجزائر يتمفظون على قرار قطع العلاقات مع المغرب

سكانها من حالة التششت والضعف التي هم فيها، كان يمكن تخفيض مستوى التمثيل كرسالة للنظام المغربي وحلفائه، مع أخذ كل الاحتياطات اللازمة لمنع الاضطار المحدقة بالبلاد".

وفي موقف متطابق مع زعيم جبهة العدالة والتنمية، ذكر رئيس "حمس" بأنه "إذا كان السبب المباشر لقطع العلاقات هو دعم منظمة ماك الانفصالية، فإن فرنسا تأوي رأس هذا التنظيم وتوفر له الحماية والدعم، وعناصره والأكثر تطرفاً توجد على أرض هذا البلد، كما أنه أكبر عراب للكيان الصهيوني".

وقال مقري "قد نبين لاحقا بالأمل الساطعة كيف نجت المصالح الفرنسية من موجة الحراك الشعبي، بل زادت، بالرغم من أن فضاحتها هي التي سلط عليها الحراكيون الضوء بالأدلة والبيانات الأكثر وضوحاً، ويجب أن نتذكر ذلك الشعار الذي زلزل شوارع العاصمة في أسابيعه الأولى: ماكانش الخامسة يا ولد فرنسا".

الحركة، بأن "حركة مجتمع السلم، على سبيل المثال، ليست جهازاً ملحقاً بالحكومة عليه أن يؤيد ويشرح موقفه. وبالإضافة إلى ذلك فإن قطع العلاقات مع بلد شقيق، مهما كانت عدوانية، نظامه على بلدنا، ليس بالأمر الهين، وقد حدث أن بلدنا في حالة حرب ولا تقطع العلاقات وتترك مجالاً للدبلوماسية".



ولفت إلى أنه رغم أن العلاقات السياسية والاقتصادية كانت مقطوعة فعلياً بين البلدين منذ سنوات، لم يكن الأمر يتطلب تعميق آثار الأزمة على المستوى الاجتماعي بين الشعبين للترابط الوثيق بين الناس العاديين والعاير للحدود وللسياسة بين البلدين، وعلى المستوى المعنوي في الساحة العربية كلها، التي ضجر

والتوازن في التعامل مع قضايا الشعوب والعلاقات بين الدول، لذلك فالاتحاد بها لتبرير أي موقف يخالفه الكثير من الظلم".

وفيما أدان ما وصفه بـ "التصرفات المستفزة للمغرب"، إلا أنه اعتبر قطع العلاقات "موقف متسرع، وكان الأولى أن يسبق بمواقف أقل حدة"، في إشارة إلى إمكانية لجوء الدبلوماسية الجزائرية إلى تدابير أخرى للتعبير عن رفض ما يصدر عن المغرب، دون اللجوء إلى قرار القطعية.

ويعتبر رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، قرار القطعية الدبلوماسية مع المغرب قراراً متسرعاً كان يفترض مشاركة الشركاء السياسيين في المآلة وفي المعارضة بشأنه - كما تفعل الدول الديمقراطية في مثل هذه الأمور الهامة ذات الأثر المتعددي - لو كان النظام السياسي الجزائري يؤمن حقيقة بالأحزاب والوجود الطبيعي والمفيد للمعارضة".

وتابع في منشور له على صفحته الرسمية في فيسبوك وفي موقع للتعاظمي مع استفزازات النظام المغربي بإجراءات أخرى أخف من إجراء قطع العلاقات فلماذا إذن هذه العجلة؟ وماذا لا تشهد مثلها مع أنظمة أخرى ألحقت بتصرفاتها الكثير من الضرر؟ بل كان بعضها هو مصدر الضرر والأذى الذي لحق الشعب الجزائري ولا يزال؟

ويبدو المتحدث إلى بعض العواصم العربية والأوروبية دون أن يسميها، على خلفية ما يراه تشابهاً في المواقف والتوجهات التي تبديها، وتذهب الإشارات كلها إلى فرنسا، التي لا زالت تحتضن تنظيم "ماك" حركة استقلال القبائل، وعلى رأسه القيادي المؤسس فرحات مهني الحائز على الجنسية الفرنسية.

وللجوء إلى مواقف أخرى للتعبير عن انزعاجها مما بدر عن القيادة المغربية. وتساعل رئيس جبهة العدالة والتنمية عبد الله جاب الله، في تغريدة له على حسابه الخاص على فيسبوك، "أما كانت هناك فسحة



الإسلاميون يسايرون الأزمة